بسم الله الرحمن الرحيم

الضباب الدخاني الضار قضية رعاية لشؤون المسلمين ومحاسبة للحكّام

أفادت صحيفة داون في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بأن الوزيرة البارزة مريم أورنجزيب قالت في مؤتمر صحفي يوم الأربعاء: "الضباب الدخاني ليس قضية سياسية، بل هو تحدٍّ علمي وبيئي ومتعلق بالصحة العامة"، فيما ظلت لاهور وملتان وغيرهما من المدن والبلدات الرئيسية في الإقليم مغطاة بطبقة كثيفة من الضباب الدخاني.

أصبح تلوث الهواء الضار ظاهرة دائمة في باكستان. وتشمل أسبابه المستمرة طوال العام انبعاثات المركبات والتلوث الصناعي، فيما تشمل أسبابه الموسمية حرق بقايا المحاصيل خلال موسم حصاد القمح في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وموسم حصاد الأرز في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي الطقس البارد، يتكوّن الضباب الدخاني نتيجة احتباس الملوّثات بفعل الانقلاب الحراري. ويزيد الضباب الدخاني من صعوبات التنفس، فتكتظ المستشفيات بالمرضى، كما يفاقم أعراض العديد من الأمراض.

يفشل حكّام باكستان في حل أزمة سنوية يمكن توقّعها، لأن الدولة في باكستان ليست دولة رعاية، بل دولة جباية. إذ يُصرف أكثر من نصف إجمالي الإيرادات الضريبية عن الرعاية، وهي واجب شرعي، لسداد الربا، وهو محرّم شرعاً. كذلك يفتح الحكّام الأبواب أمام الشركات الأمريكية لاستغلال موارد البلاد، بدل تسخيرها لرعاية شؤون الناس. كما يستولي الحكّام والمسؤولون على الأموال التي اؤتمنوا عليها.

قال رسول الله ﷺ: **«فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»** رواه البخاري ومسلم.

يمكن حل أزمة الضباب الدخاني بوقف دفع الربا، ومنع استغلال الموارد، واسترداد الأموال التي استولى عليها الحكّام والمسؤولون بغير حق، وإنشاء منظومة نقل عام ممتازة للحد من انبعاثات المركبات، وإقامة مناطق صناعية بعيداً عن المناطق السكنية، وتوفير تعليم مدرسي ورعاية صحية جيدين في كل منطقة لتقليل الحاجة إلى كثرة التنقل، وتوفير آلات زراعية لا تترك بقايا محاصيل تستلزم الحرق، واستكشاف خيارات الطاقة النظيفة. فعلى المسلمين إقامة نظام الحكم الشرعي لتحقيق الرعاية في الدنيا ونيل الثواب في الآخرة.

السيادة في الإسلام للشرع، بينما تمنح الديمقراطية السيادة التشريعية للجمعية الوطنية

أفادت وكالة الأنباء الباكستانية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بأن "وزير الداخلية الاتحادي، محسن نقوي، أشاد يوم الاثنين بالشاعر الوطني والفيلسوف العلامة محمد إقبال... وقال إن الأمة بحاجة إلى اتباع هذه التعاليم في حياتها الفردية والجماعية".

دعا العلامة محمد إقبال، رحمه الله رحمة واسعة، إلى اجتثاث التأثير الثقافي الغربي، وإقامة الدين، وأكّد على أهمية الخلافة. أما حكّام المسلمين اليوم، فيطبّقون النظام الرأسمالي وينفذون سياسات الاستعمار، بينما يشنّون الحرب على الإسلام ويضطهدون بلا رحمة الداعين إلى إقامة الخلافة. ومع ذلك، وفي وقت تتزايد فيه مطالب المسلمين بتطبيق الإسلام، يحاول حكّام المسلمين إضفاء الشرعية على أنفسهم بالادعاء بأنهم أيضاً يريدون الإسلام في الحياة العامة للمسلمين!

ولن يطبّق حكّام باكستان الإسلام أبداً، بسبب النظام الديمقراطي الذي يطبقونه. ففي الإسلام، السيادة لله وحده، أي إنه وحده الذي يحدّد الحلال والحرام. أما في الديمقراطية، فتُمنح السيادة التشريعية للجمعية الوطنية، فتحظر ما أوجبه الله سبحانه وتعالى، وتفرض ما حرّمه.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾. وقال أيضاً: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾.

بنغلادش بحاجة إلى نبذ ديمقراطية الحزبين وما تفرضه من رأسمالية واستعمار

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، نقلت صحيفة بروثوم ألو عن الأستاذ راشد المحمود تيتومير، مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والتخطيط، قوله: "إن الذين يتحدثون عن عودة رابطة عوامي في كانون الأول/ديسمبر المقبل لا صلة لهم ببنغلادش"... ووصف الأستاذ تيتومير إطاحة أهل بنغلادش برابطة عوامي في عام ٢٠٢٤ بأنها انتصار للبلاد.

لم تُحدِث الإطاحة برابطة عوامي تغييراً جوهرياً نافعاً في حياة مسلمي بنغلادش. فما تحتاج إليه بنغلادش هو الإطاحة بالنظام الذي يدافع عنه مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والتخطيط. فقد أدّت الرأسمالية إلى تركّز هائل للثروة في أيدي الفئات الحاكمة، بينما تعاني الغالبية العظمى من فقر متزايد. ويضمن الاستعمار الاقتصادي بقاء موارد بنغلادش وأسواقها مفتوحة على مصراعيها أمام القوى الكبرى في الدول الصناعية، ما يحرم بنغلادش من نهضة اقتصادية جذرية.

إن ديمقراطية الحزبين في بنغلادش لا تغيّر جوهر النظام الذي تطبّقه الدولة العميقة. وينطبق ذلك أيضاً على أي ديمقراطية قائمة على حزبين، بما فيها أمريكا وبريطانيا. فجميع القوانين والسياسات الرئيسية تبقى على حالها، بغض النظر عمّن يتولّى الحكم. وتمنح ديمقراطية الحزبين الجماهير وَهْمَ الاختيار، ومتنفّساً للإحباط الشعبي.

وفوق ذلك، تشجّع أمريكا بصورة فعّالة ديمقراطية الحزبين في البلاد الإسلامية، لمنع المسلمين من السعي إلى البديل الحقيقي: إلغاء الرأسمالية والاستعمار، وتطبيق شرع الله. وتدرك واشنطن جيداً خطورة حكم الحزب الواحد في بلادنا من تجربة بشار في سوريا، التي أدّت إلى انتفاضة جماهيرية تطالب بنظام الحكم الإسلامي.

يا مسلمي بنغلادش: لقد كانت الإطاحة برابطة عوامي نقطة البداية لاستقلالكم، لا نقطة النهاية. وعليكم تجديد نضالكم حتى تُزال قوانين الكفر وسياساته، ويُبايع خليفة راشد يحكمكم وفق أوامر الله ونواهيه.

حقوق الذمّي في الإسلام هي الأساس الحقيقي للرعاية العادلة

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، ذكرت صحيفة داون أن "رئيس الوزراء شهباز شريف والرئيس آصف علي زرداري قدّما يوم الأحد التهاني إلى الطائفة الهندوسية في باكستان وفي أنحاء العالم بمناسبة عيد ديوالي، مؤكدَين مجدداً التزامهما بحقوق الأقليات".

يخاطب حكّام المسلمين غيرَ المسلمين وكأنهم حماة لحقوقهم، لكنهم يتسببون في معاناة كبيرة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء، بسبب الفقر وانعدام الأمن الناجمين عن النظام الرأسمالي الذي يطبقونه.

بينما في ظل الشريعة الإسلامية، عاش المسلمون وأهل الذمة في رخاء وأمان قروناً عديدة. فقد كفل الإسلام الحماية الكاملة للرعايا من غير المسلمين في دولة الخلافة، وصان أموالهم وأنفسهم، ومنع أي إكراه فيما يتعلق بممارستهم لشعائرهم الدينية الخاصة. وعقب فتح سيف الله خالد بن الوليد رضي الله عنه، الحيرةَ في جنوب العراق، كتب إلى الخليفة أبي بكر رضي الله عنه، يخبره كيف فرض الجزية، وأعفى منها الفقراء والمسنّين وذوي الإعاقة من غير المسلمين، قائلاً: "طُرِحَتْ جزيتُه، وعِيلَ من بيت مال المسلمين وعيالُه".

وفي وقت يُضطهد فيه الناس بسبب دينهم في أنحاء العالم، يُفتقد بشدة تطبيق شريعة الله سبحانه وتعالى على الأرض. ففي منتصف ليل الثاني من آب/أغسطس ١٤٩٢، أبحر أسطول كولومبوس من ميناء بالوس، الذي لم يكن معروفاً نسبياً، لأن الممرات الملاحية في قادس وإشبيلية كانت مكتظة باليهود السفارديم الذين طُردوا من إسبانيا بموجب مرسوم أصدرته الملكة إيزابيلا والملك فرديناند. وقد أُجبر اليهود على اعتناق النصرانية، أو مغادرة البلاد دون ممتلكاتهم.

وعندما علم السلطان بايزيد الثاني بالطرد الجائر لليهود من إسبانيا، أرسل أسطول الخلافة لنقلهم بأمان إلى أراضي دولة الخلافة، ولا سيما إلى مدينتي سالونيك وإزمير، قائلاً: "أتجرؤون على تسمية فرديناند بالحكيم، وهو الذي أفقر بلاده وأغنى بلادي!".

الحرب على إيران تكشف حدود خيارات أمريكا المضادة لخلافة تُقام في باكستان

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، صرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، توماس بيغوت، قائلاً: "تتخذ الولايات المتحدة اليوم إجراءات ضد ثمانية من مقدّمي خدمات الأصول الرقمية الذين يساعدون النظام الإيراني على التهرب من العقوبات وتمويل الإرهاب".

لا يزال ترامب عالقاً في المستنقع الذي صنعه بنفسه، عائداً إلى أسلوب أمريكا القديم المتمثل في فرض العقوبات الاقتصادية، والذي يُطلَق عليه هذه المرة اسم عملية النبذ الاقتصادي. وتُضاف التكلفة المالية الهائلة لسوء تقدير ترامب إلى التكلفة السياسية الداخلية المتمثلة في خسارة انتخابات التجديد النصفي لصالح معارضيه، والتكلفة السياسية الخارجية المتمثلة في تراجع هيبة استعراض القوة الأمريكية.

غير أن قيادة إيران لم تتمكن من استغلال ضعف أمريكا الظاهر استغلالاً كاملاً. ومع الأسف، لا تزال تتمسك بشدة بمنظورات طائفية وقومية تمنعها من حشد الأمة بأسرها. ولذلك، بدل اتخاذ إجراءات استباقية جريئة، تلجأ إلى ردود فعل محدودة، مثل توزيع أقراص اليود استجابةً لتهديدات ترامب النووية.

إن مسلمي باكستان قادرون على اغتنام الفرصة لقلب الطاولة على أمريكا. فباكستان قوة نووية تتمتع بقدرات ردع كبيرة، ووسطها الفكري شديد التعلق بالمكانة المحورية للخلافة. ويتجلى هذا التعلق في الأقوال والأعمال الطيبة لأبنائها وبناتها الأفاضل، مثل العلامة إقبال، و"بي أمّا" (عبادي بانو بيغم)، وابنيها شوكت ومحمد علي جوهر، رحمهم الله جميعاً رحمة واسعة، إبان هدم الخلافة في رجب ١٣٤٢هـ، الموافق آذار/مارس ١٩٢٤م.

ومن المهم التأكيد أن قيادة باكستان لا تستطيع إحداث هذا التغيير. فرؤيتها لباكستان هي أن تكون رسولاً ينقل أوامر ترامب وقوة مرتزقة تعمل لحسابه، لإجبار مسلمي إيران على الخضوع لأمريكا. فليوجّه مسلمو باكستان قواتهم المسلحة إلى عزل القيادة الخائنة، وإعطاء نُصرتها، لإقامة الخلافة الراشدة.

الآثار السلبية للعجز التجاري في البلاد الإسلامية تُعالَج بالتوحيد وإقامة صناعة الآلات

أفادت صحيفة بزنس ريكوردر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بأن "العجز التجاري لباكستان ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة تقارب ٢٠%، ليبلغ ٣,٨٨ مليارات دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق، وفقاً لبيانات أصدرها مكتب الإحصاء الباكستاني يوم الجمعة".

بعد ما يقارب من ثمانية عقود على تأسيسها، لا تزال باكستان تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الوقود والآلات. وتشكّل المنتجات النفطية جزءاً كبيراً من فاتورة الواردات، ما يضغط على احتياطيات النقد الأجنبي. كما شهدت واردات العربات ارتفاعاً حاداً.

ولا بدّ من تحمّل العجز التجاري لفترات محدودة، إذ قد يكون مؤشراً إيجابياً على تطور اقتصادي مهم، مثل نشوء صناعة للآلات في دولة سبق أن جُرّدت من قدراتها الصناعية. غير أن استمرار العجز التجاري لعقود يؤكد وجود ضعف هيكلي جوهري في اقتصاد الدولة، وهو ما يشكّل نقطة ضعف استراتيجية كبرى.

إن توحيد بلاد المسلمين سيجمع مواردها، ويتيح لقوة إحدى المناطق أن تعوّض ضعف منطقة أخرى. وهكذا، يمكن للخليج أن يستفيد من امتداد المظلة النووية الباكستانية إليه، حمايةً له من أمريكا الصليبية وكيان يهود، بينما تستفيد باكستان من مصادر الوقود في الخليج. وبعد التوحيد، لن يعود هناك مفهوم لفواتير استيراد الوقود، لأنه سيصبح مورداً داخلياً تتشارك فيه المناطق المختلفة.

إن تطبيق السنة النبوية في إقامة الصناعة داخل بلاد المسلمين سيعكس الأضرار الناجمة عن سياسة المستعمرين القائمة على تجريد البلاد الإسلامية من قدراتها الصناعية. ويمتلك مسلمو باكستان من البراعة ما مكّنهم من تصنيع الأسلحة النووية، ولذلك يستطيعون إقامة صناعة للآلات خلال مدة قصيرة.

فليعمل الساعون في الخيرات ابتغاء مرضاة الله ﷻ على إقامة حكم الشرع. فسارعوا، أيها الإخوة والأخوات، إلى رضوان الله ﷻ ومغفرته وجنته، وإلى النصر والفلاح في الدارين: ﴿**وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**﴾.

الطريقة الشرعية لإلغاء جيوش الدولار المرتزقة وإقامة قوات مسلحة إسلامية

أفادت صحيفة داون في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦: "تبيّن يوم الأربعاء أن باكستان حصلت على تمديد من أجل تمويل بقيمة ٣ مليارات دولار من السعودية، في وقت يبدو فيه أن فرص الحصول على تسهيل دعم مالي أمريكي مقترح بقيمة ١٠ مليارات دولار قد تضاءلت. وفي حديثه إلى الصحفيين في مبنى البرلمان، أكّد وزير المالية محمد أورنغزيب أن الرياض مدّدت أجل التمويل البالغ ٣ مليارات دولار، الذي قدّمته في نيسان/أبريل من هذا العام لسد فجوة ناجمة عن سداد ٣,٥ مليارات دولار للإمارات".

لا يكفّ حكام باكستان عن التذكير بحاجتهم إلى الدولارات، وبأن عليهم، تبعاً لذلك، استخدام الجيش كمرتزقة وفقاً لمصالح أمريكا، بما يشمل دعم عملاء الغرب الآخرين في البلاد الإسلامية. وهكذا، يجعل الحكام جنود باكستان عبيداً للاستعمار، يقاتلون المسلمين مقابل الدولارات، أو يمتنعون عن قتال كيان يهود والدولة الهندوسية وأمريكا الصليبية مقابل الدولارات.

إن الطريقة الشرعية لإلغاء جيوش الدولار المرتزقة هي التطبيق الكامل لأحكام الإسلام. فالإسلام يوجب إصدار النقد على أساس الذهب والفضة، ما سينهي الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية. ويحرّم الإسلام الربا، ما يضع حداً لدوامة الدين العام التي لا قرار لها. ويوجب استرداد مال الغلول، أي الأموال التي اختلسها الحكام والمسؤولون الفاسدون. كما يوجب الإسلام توحيد البلاد الإسلامية في دولة واحدة، بما يتيح جمع الموارد وينهي اقتراض بلاد المسلمين بعضها من بعض مقابل تقديم قوات عسكرية كمرتزقة.

يا مسلمي باكستان: أنقذوا قواتكم المسلحة من الذل في الدنيا والعذاب في الآخرة. وجّهوا أبناءكم وإخوانكم وآباءكم في الجيش إلى خلع حكام باكستان الرويبضات، وإقامة حكم الشرع، المتمثل في الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. ووجّهوهم إلى إعطاء نصرتهم، لحزب التحرير دون تأخير.